

Distr.: General
14 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١٢٢ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

المحتويات

الصفحة

٢	التوجه العام
٥	البرنامج الفرعي ١ - العولمة والترابط والتنمية
٦	البرنامج الفرعي ٢ - الاستثمار والمشاريع
٨	البرنامج الفرعي ٣ - التجارة الدولية
١٠	البرنامج الفرعي ٤ - التكنولوجيا واللوجستيات
١١	البرنامج الفرعي ٥ - أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة
١٣	البرنامج الفرعي ٦ - الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات
١٧	الولايات التشريعية

* A/63/50 و Corr.1.



التوجه العام

١٠-١ يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البرنامج الذي يتولى تنفيذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل يعود عليها بالنفع، بالإضافة إلى مساعدة المجتمع الدولي على تشجيع إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وزيادة الاتساق في رسم السياسات الاقتصادية العالمية، وكفالة تحقيق مكاسب إنمائية للجميع من التجارة.

١٠-٢ ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، سيجري الأونكتاد البحوث والتحليلات بشأن القضايا الإنمائية الراسخة والمستجدة على حد سواء، وسيعمل على تحقيق توافق في الآراء حول الجهود المبذولة من أجل تشجيع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية التي تساعد على تحقيق التنمية، وسيدعم البلدان في تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية، لمساعدتها على التغلب على تحديات العولمة وعلى اغتنام فرصها.

١٠-٣ ويسترشد البرنامج في عمله بنتائج دورات الأونكتاد، ومجلس التجارة والتنمية والهيئات التابعة له، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سيدمج البرنامج أيضاً نتائج الدورة الثانية عشرة للأونكتاد، المقرر عقدها في أكرّا في نيسان/إبريل عام ٢٠٠٨، والتي ستشكل الأساس الذي سيبني عليه عمل الأونكتاد. والأونكتاد هو المسؤول عن البرامج الفرعية ١ إلى ٥ من هذا البرنامج، بينما يضطلع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بالمسؤولية عن البرنامج الفرعي ٦.

١٠-٤ ومن بين الأهداف الرئيسية للبرنامج التي انبثقت عن نتائج الدورة الثانية عشرة للأونكتاد هي دراسة الاستراتيجيات الإنمائية في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة، وهي المهمة الأساسية للبرنامج الفرعي ١. أما البرنامج الفرعيان ٢ و ٤ فسوف يهدفان إلى الإسهام في إقامة قدرات إنتاجية وفي بناء القدرة على المنافسة الدولية، بينما سيعمد البرنامج الفرعي ٣ والعنصر المتعلق بتيسير التجارة من البرنامج الفرعي ٤ إلى المساهمة في تحقيق أقصى مكاسب من العولمة من أجل التنمية في التجارة الدولية والمفاوضات التجارية في مجال البضائع والخدمات والسلع الأساسية. وسيغطي البرنامج الفرعي ٥ الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بينما ستعالج الشواغل القطاعية لهذه البلدان في برامج فرعية أخرى. وسوف يحظى إدماج المسائل الشاملة، مثل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان

النامية، وتخفيف وطأة الفقر، والبعد الجنساني، بالاهتمام اللازم في إطار توشي بلوغ الأهداف السابق ذكرها.

١٠-٥ وسوف يساهم الأونكتاد بقدر كبير في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية الأخيرة. كما سيساهم بشكل خاص في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية الواردة في إعلان الألفية، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، لا سيما ما يتعلق منها: بالشراكة العالمية من أجل التنمية؛ وتمويل التنمية؛ وتعبئة الموارد المحلية؛ والاستثمار؛ والديون؛ والتجارة؛ والسلع الأساسية؛ والقضايا المنهجية واتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد العالمي؛ والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ والتنمية المستدامة؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛ وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

١٠-٦ كما سيساهم الأونكتاد في تنفيذ ما يلي واتخاذ الإجراءات المحددة المطلوبة في برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات؛ وبرنامج عمل ألماتي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، واستراتيجية موريشيوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يساهم الأونكتاد في مواصلة تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الدوحة الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن القرارات الأخرى ذات الصلة في هذا الخصوص.

١٠-٧ وفي محاولة للاستجابة بشكل أفضل للطلب العالمي المتغير، والإصلاح اللازم للأمم المتحدة، سيقوم الأونكتاد باستكشاف سبل ووسائل للمساهمة على نحو فعال في أعمال لجنة بناء السلام، بغية إدماج البلدان ذات الصلة، ولا سيما البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، في الاقتصاد العالمي. ولتقوية عمل الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا، وهو شرط لا غنى عنه للتنمية اليوم، ولتحسين أوجه التآزر في العمل في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فقد جرى إدماج ذلك المجال ضمن البرنامج الفرعي ٤، الذي ستضطلع شعبة جديدة للتكنولوجيا واللوجستيات بمسؤوليته. كما سيولي الأونكتاد اهتماماً خاصاً في جميع برامج الفرعية لإمكانية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وسوف يبذل مزيد من الجهود في مجالات أخرى استجابة للطلبات الجديدة من جانب البلدان النامية التي تواجه تحديات الاقتصاد الحديث، ومن ذلك ما هو في مجالي الطاقة وتغير المناخ.

١٠-٨ وسيسعى الأونكتاد أيضاً إلى زيادة مساهمته إلى أقصى حد عن طريق تعزيز دوره في إطار المجتمع الدولي للمساعدات الإنمائية. وهو يساهم على نحو كامل في عملية إطار عمل

الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتلك البلدان التي تمثل جزءاً من هذه المبادرة. وسوف يركز على النهوض بمساهمته الفكرية التي يمكن أن يقدمها عن طريق الجهود التعاونية مع غيره من إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها، ومن بينها اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية التي لها قدر أكبر من الوجود القطري، أو مع كيانات خارجية مثل المؤسسات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، سيتعاون الأونكتاد بصورة أوثق مع مؤسسات قطرية ودولية أخرى على غرار مؤسسات الفكر والبحث، بغية زيادة ما يضطلع به من بحث وتحليل مع المحافظة في الوقت نفسه على حياده واستقلاله من الناحية الفكرية. وسيزيد الأونكتاد، على نحو خاص، من تعزيز جهوده لدعم تنمية أفريقيا في جميع مجالات خبراته القطاعية، تمشياً مع أولويات المنظمة.

٩-١٠. وسيقوم مركز التجارة الدولية بتكملة جهود الهيئتين الأم، وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، عن طريق تركيز أنشطته في مجال التعاون التقني على دعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا سيما قطاعات الأعمال التجارية فيها، لتحسين فرص التجارة والتنمية إلى أقصى حد، ولمساعدتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي بطريقة تزيد من فرص التنمية التي تتيحها عملية العولمة، في الوقت الذي يساعد فيه على تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين. وسيقدم المركز دعمه لبناء القدرات عن طريق نشر المعلومات، والتدريب، والخدمات الاستشارية، وهي أنشطة موجهة إلى جانب العرض وإلى معوقات تنمية الأسواق على السواء. والجهات الرئيسية المستفيدة من هذه المساعدة التقنية هي المؤسسات التي تدعم التجارة في القطاعين العام والخاص والشبكات التابعة لها التي تقدم خدمات متخصصة في مجال دعم التجارة إلى مؤسسات التصدير. وما فتئت أفريقيا وأقل البلدان نمواً تمثل إحدى الأولويات في مجال المساعدة التقنية التي يقدمها المركز.

البرنامج الفرعي ١

العولمة والترابط والتنمية

هدف المنظمة: تعزيز وضع سياسات واستراتيجيات اقتصادية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية تفضي إلى دعم النمو المستدام والتنمية المستدامة وإلى القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، على أساس سرعة تراكم رأس المال وزيادة المكتسبات من العولمة، على خلفية الترابط المتزايد بين الأنظمة التجارية والمالية الدولية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وضرورة تساومها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ازدياد عدد ما تعتمد الدول الأعضاء من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة واعترافها بنتائج البحوث	(أ) زيادة فهم خيارات السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي وآثارها على التعجيل بخطى النمو وزيادة استقراره والقضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية نتيجة الدعوة للأخذ بسياسات معينة
(ب) '١' ازدياد عدد المؤسسات التي تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي	(ب) التقدم المحرز تجاه حل مشاكل ديون البلدان النامية وضمان قدرتها على مواصلة تحمل أعباء الديون، عن طريق تعزيز تحسين الفهم على جميع صعد التفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة لتمويل التنمية والإدارة الفعالة للديون
'٢' عدد المبادرات الدولية والوطنية للتعاون ووضع السياسات في مجال الديون وتمويل التنمية، التي تتضمن مساهمات من الأونكتاد	(ج) تحسن الأسس التجريبية والإحصائية والقاعدة المعلوماتية لاتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والدولي بشأن التجارة والسياسات المالية والاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية
(ج) ازدياد عدد الطلبات الواردة من المستخدمين الخارجيين من أجل الحصول على المنشورات الإحصائية والمواد الإعلامية بالصيغتين الإلكترونية والمطبوعة	(د) تحسين البيئة المتعلقة بالسياسات المؤسسية والنهوض بالتعاون الدولي من أجل تنمية الاقتصاد الفلسطيني بتعزيز أنشطة الأونكتاد في هذا الميدان من خلال توفير موارد كافية
(د) ازدياد عدد ما يتخذ من تدابير السياسات العامة والتدابير التشريعية ومبادرات التعاون الدولي	

الاستراتيجية

١٠-١٠ تظطلع شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وسترکز الشعبة في عملها على تحديد الاحتياجات والإجراءات المعينة النابعة عن الترابط بين

التجارة، والمالية، والاستثمار، والتكنولوجيا، وسياسات الاقتصاد الكلي من وجهة نظر تأثيرها على التنمية؛ والمساهمة في إيجاد فهم أفضل للتساوق بين قواعد وممارسات وعمليات الاقتصاد الدولي، من ناحية، والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، من ناحية أخرى؛ ودعم البلدان النامية في سعيها إلى صياغة استراتيجيات إنمائية تناسب تحديات العولمة، ومن بينها التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وسيجري السعي إلى تحقيق الهدف عن طريق الدعوة للسياسات استناداً إلى: (أ) البحوث والتحليلات الجيدة التوقيت والمستقبلية الطابع في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية، وكذلك الديون والتمويل، مع أخذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية ذات الصلة بعين الاعتبار، (ب) صياغة توصيات متعلقة بالسياسات العامة من أجل وضع استراتيجيات إنمائية ملائمة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، لمواجهة تحديات العولمة، (ج) مواصلة بناء توافق الآراء بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية المناسبة للظروف الخاصة في البلدان النامية، و (د) بناء القدرات دعماً لتلك السياسات، بما في ذلك التدابير المتصلة بالتمويل الخارجي والديون. وسيجري نشر تقارير البرنامج الفرعي ووثائقه في ارتباط وثيق مع توفير الخدمات الاستشارية والتدريب وعقد حلقات العمل على الصعيدين الوطني والدولي؛ والتعاون التقني، خاصة في مجال إدارة الديون؛ وتقديم الخدمات الإحصائية والإعلامية بوصفها أدوات لمقرري السياسات ودعمها لبرنامج عمل الأونكتاد؛ وتقديم تحليل للسياسة الاقتصادية ومساعدة خاصة للشعب الفلسطيني.

البرنامج الفرعي ٢

الاستثمار والمشاريع

هدف المنظمة: كفالة المكاسب الإنمائية الناجمة عن تزايد تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وعن قدرة تلك الاقتصادات على المنافسة دولياً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ازدياد عدد واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين يبلغون عن فهم أفضل لمسائل الاستثمار الدولي	(أ) زيادة الفهم لمسائل الاستثمار الدولي وللعناصر الملائمة للاستراتيجيات والسياسات التي تضمن أن يخدم الاستثمار الأجنبي المباشر الأهداف الإنمائية
(ب) ازدياد عدد ما تعتمد الدول الأعضاء من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة	(ب) زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار وتحسين المنافع الإنمائية المستمدة من

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
الاستثمار المحلي والأجنبي (ج) ازدياد عدد البلدان التي تبلغ بتحسين الوعي بالقضايا الجديدة المتعلقة بالسياسات على الصعيد الدولي نتيجة لمساعدة الأونكتاد (د) ازدياد عدد البلدان التي تشير إلى أن المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد قد حسنت قدرتها على تصميم السياسات التي تهدف إلى تعزيز قدرة شركائها على المنافسة	
(ج) زيادة الوعي بالقضايا الجديدة المتعلقة بالسياسات على الصعيد الدولية، مما سيوجد بيئة مواتية لتقوية القدرات الإنتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (د) تحسين القدرة على وضع سياسات وطنية متصلة بتطوير المشاريع، مما يمكن من تكوين شركات قوية قادرة على المنافسة الدولية	

الاستراتيجية

١٠-١١ تضطلع شعبة الاستثمار والمشاريع بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وسيساعد هذا البرنامج الفرعي البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تصميم وتنفيذ السياسات على كل من الصعيدين الوطني والدولي، التي ترمي إلى زيادة قدراتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية على الصعيد الدولي. ولهذه الغاية، سيتبع البرنامج الفرعي نهجاً متسقاً يتألف من: (أ) تعزيز دوره بوصفه المصدر الرئيسي للمعلومات الشاملة والتحليل الشامل للاستثمار الدولي، (ب) تقوية قدرة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، بناءً على طلبها، على وضع وتنفيذ سياسات متكاملة، وهيئة بيئة مواتية والمساهمة في مناقشات تتصل بالاستثمار الدولي، و (ج) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لبناء قدرات إنتاجية.

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

هدف المنظمة: تحقيق أقصى قدر من المكاسب من العولمة من أجل التنمية في البلدان النامية عن طريق تحسين المشاركة في التجارة الدولية والمفاوضات التجارية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تحسين المشاركة في المفاوضات التجارية وازدياد مساهمة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي	(أ) تحسين قدرات البلدان النامية على تصميم وتنفيذ السياسات التجارية والمشاركة على نحو فعال في المفاوضات التجارية بغرض الاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي
(ب) '١' ازدياد عدد مستعملي نظام التحليلات التجارية وتحليل المعلومات المحسن، سواء عن طريق الانترنت أو الحل العالمي المستكمل للتجارة المتكاملة وغيره من الأدوات الاقتصادية القياسية، مثل نموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية وقاعدة بيانات الحواجز غير المتعلقة بالتعريفات	(ب) تقوية الأدوات التحليلية والإحصائية لوضع السياسات وإجراء الأبحاث المتصلة بالتجارة، ومن بينها التجارة فيما بين بلدان الجنوب؛ والقطاعات الدينامية والحديثة من التجارة العالمية والصناعات المبتكرة؛ والحواجز غير المتعلقة بالتعريفات؛ وتعديل الإصلاحات التجارية
'٢' ازدياد عدد البلدان وتحسين العوامل التي يغطيها مؤشر التجارة والتنمية وإطاره التحليلي/التشخيصي	(ج) تحسين قدرات البلدان النامية على تسخير الفرص الناشئة من إنتاج وتجارة السلع الأساسية وتعزيز البيئة المواتية للتنمية والحد من الفقر
(ج) ازدياد عدد الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، التي تؤدي إلى تعزيز استراتيجيات وسياسات السلع الأساسية والتدابير الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر	(د) تحسين قدرة البلدان النامية ومجموعات التكامل الإقليمي على تحديد مسائل المنافسة وحماية المستهلك والمسائل التنظيمية ومعالجتها، وعلى التعامل بفعالية مع الممارسات المناوئة للمنافسة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية
(د) ازدياد عدد البلدان التي تبرز تقدماً في مجال المنافسة أو حماية المستهلك، وذلك تحديداً عن طريق وضع الصكوك القانونية واللوائح أو اعتمادها أو تنقيحها، أو عن طريق التدابير الرامية إلى تنفيذها	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(هـ) ازدياد عدد البلدان التي اتخذت إجراءات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية تتماشى مع تحليل السياسات والمداولات الحكومية الدولية والمساعدة الفنية التي يضطلع بها الأونكتاد، بغرض الاستفادة من فرص التجارة وتعزيز أهداف التنمية المستدامة لديها عن طريق المفاوضات والمناقشات الدولية أو عن طريق اتخاذ تدابير محددة تتعلق بالسياسات	(هـ) تعزيز قدرة البلدان النامية على السعي إلى تحقيق أهداف التجارة والسياسة التجارية وأهداف التنمية المستدامة، بحيث يدعم بعضها بعضاً، وزيادة الاهتمام بأهداف البلدان النامية في المفاوضات والمناقشات الدولية التي تتناول القضايا الناشئة عن تداخل مجالات التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية الاقتصادية

الاستراتيجية

١٠-١٢ تضطلع شعبة التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. ولتحقيق هدف البرنامج الفرعي، فإن الشعبة ستسعى إلى مساعدة البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لمشاغل البلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على طلبها، على تعظيم مكاسبها من التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية والاستجابة الفعالة للفرص والتحديات الناجمة عن العولمة من أجل تحقيق التنمية الشاملة. وستقوم برصد وتحليل تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، كما ستساعد البلدان النامية على المشاركة الفعالة في التجارة الدولية والمفاوضات التجارية، ووضع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة، وتنفيذها. كما سترصد التطورات في أسواق السلع الأساسية وتعزز دفعة جديدة لجدول أعمال السلع الأساسية في القرن الحادي والعشرين التي تشمل التعاون والشفافية، وكذلك تقوية القدرة التنافسية، والتنويع، والتمويل وإدارة المخاطر المرتبطتين بالسلع الأساسية. وسوف يتيح البرنامج الفرعي منتدى للمناقشات المتعلقة بالسياسات ولبناء توافق الآراء بشأن المسائل الجديدة والناشئة والتحديات المستمرة في التجارة الدولية، ونظام التجارة الدولية والمفاوضات التجارية، وتطوير قطاع السلع الأساسية وتجارها، وتجارة البضائع والخدمات، والقطاعات الجديدة والديناميكية في التجارة الدولية والصناعات المبتكرة. وسيجري دعم جهود بناء القدرات على العرض والمنافسة ومعالجة تحديات التكيف. وسيجري التركيز بصفة خاصة على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (التجارة فيما بين بلدان الجنوب) ووضع معايير مرجعية للتنمية المرتبطة بالتجارة بوسائل منها مؤشر التجارة والتنمية والإطار التشخيصي/التحليلي لذلك المؤشر؛ وجمع البيانات وتحليلها فيما يخص الحواجز غير المتصلة بالتعريفات، واستغلال الأفضليات التجارية، والانضمام إلى

منظمة التجارة العالمية، وتسوية المنازعات، والاتفاقات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة والتنمية، وسياسات المنافسة، والمتطلبات البيئية، والتجارة في المواد البيولوجية والوقود الحيوي. كما ستقوي الشعبة عملها بشأن المسائل التي تشمل عدة قطاعات، مثل التجارة والفقير؛ والتجارة والشؤون الجنسانية؛ وغيرها من موضوعات مهمة مثل تداخل التجارة مع البيئة والتنمية المستدامة، وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وسيجري الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات في جميع المجالات المذكورة أعلاه وفي مبادرة المساعدة من أجل التجارة.

البرنامج الفرعي ٤

التكنولوجيا واللوجستيات

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة على المنافسة لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، عن طريق خدمات فعالة للوجستيات التجارية، وتقوية القدرة على تطوير إمكانات الوصول بشكل متزايد إلى التكنولوجيا والمعرفة، والانتفاع بهما بصورة مستدامة، ويشمل ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية الموارد البشرية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ازدياد عدد الإجراءات الجديدة المحددة التي تتخذها البلدان النامية لتحسين كفاءة النقل وتيسير التجارة	(أ) تحسين الجوانب اللوجستية لتجارة البلدان النامية من خلال عدة سبل من بينها تعزيز كفاءة النقل وتيسير التجارة والجمارك والأطر القانونية
(ب) ازدياد عدد الإجراءات المحددة أو التدابير المتصلة بالسياسات، التي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمعالجة الآثار الاقتصادية والإنمائية المترتبة على العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات	(ب) تحسين وعي وفهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للخيارات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات لتعزيز إسهام العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال
(ج) ازدياد عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية لتعزيز قدرات الموارد البشرية في ميادين التجارة والاستثمار والمسائل المترابطة	(ج) تعزيز المعارف والقدرات في البلدان النامية في ميادين التجارة والاستثمار والمسائل المترابطة، عن طريق تنمية الموارد البشرية، وإقامة الشبكات، والتدريب، والتعلم الإلكتروني

الاستراتيجية

١٠-١٣ تضطلع شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وبلوغ الهدف، ستتوخى الشعبة توسيع فرص الاستعانة بالمعلومات والتكنولوجيا والمعارف وزيادة القدرة على ذلك؛ وزيادة تعزيز قدرات العرض عن طريق إتاحة الوصول إلى الخدمات اللوجستية للتجارة. وسترکز بوجه خاص على تعزيز كفاءة النقل، وتيسير التجارة والجمارك والأطر القانونية؛ وتنفيذ برامج العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وتطوير القدرات في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة وغيرها من المسائل المترابطة، عن طريق تنمية الموارد البشرية وإقامة الشبكات والتدريب والتعلم الإلكتروني. وستسعى إلى بلوغ الهدف من خلال (أ) إجراء البحث والتحليل في الوقت المناسب وعلى أساس استشاري، (ب) وضع توصيات بشأن السياسات لرسم الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، (ج) تعزيز الحوار لبناء توافق الآراء، (د) تقديم المساعدة التقنية بناء على الطلب، و (هـ) بناء القدرات في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة الإلكترونية وخدمات دعم التجارة. وستنشر على نطاق واسع التقارير والوثائق التي أُعدت في إطار هذا البرنامج الفرعي فيما يتصل بإسداء الخدمات الاستشارية، والتدريب، وعقد حلقات العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وستعتمد، حسب الاقتضاء، على المعارف المكتسبة من خلال أنشطة التعاون التقني.

البرنامج الفرعي ٥

أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بظروف خاصة، وإدماجها على نحو تدريجي ومفيد في الاقتصاد العالمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد ما تعتمد الدول الأفريقية من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة	(أ) '١' توسيع نطاق الخيارات الوطنية والدولية المتعلقة بالسياسات العامة والمتاحة من أجل تعزيز التنمية الأفريقية في مجالات خبرة الأونكتاد
'٢' ازدياد عدد طلبات الحصول على المساعدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	'٢' زيادة الإفادة من الخدمات المقدمة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
وغيرها من المبادرات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات	أفريقيا ومختلف المبادرات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات فيما يتعلق بأفريقيا
(ب) '١' ازدياد عدد الإجراءات المتعلقة بالسياسات العامة التي تتفق عليها وتوصي بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية	(ب) '١' زيادة الفهم التحليلي للاقتصاد العالمي في جانبه المتعلق بالمشاكل الإنمائية في البلدان الأقل نمواً، والتوصل إلى توافق في الآراء بهذا الشأن
'٢' ازدياد عدد البلدان التي تبذل جهوداً من أجل تعميم سياساتها وأولوياتها التجارية في صلب خططها الإنمائية الوطنية وتنفيذ مصفوفات العمل الواردة في إطار العمل المتكامل تنفيذاً ملموساً	'٢' دمج السياسات والأولويات التجارية على نحو أفضل في الخطط الإنمائية الوطنية من خلال تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً
(ج) '١' ازدياد عدد الإجراءات المتعلقة بالسياسات العامة الرامية إلى توفير مزيد من المرونة لدى البلدان المعنية وشركائها في التنمية	(ج) '١' زيادة قدرة عدد من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة الصغيرة، على تقليل العوائق وتحسين التخصص، لا سيما بالنسبة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة في إطار استراتيجية موريشيوس لعام ٢٠٠٥
'٢' ازدياد دور البلدان غير الساحلية النامية في التجارة العالمية من حيث مجموع قيمة الصادرات والحصة السوقية من منتجات التصدير الرئيسية للبلدان النامية غير الساحلية	'٢' تحسين وزيادة فعالية مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في نظام التجارة العالمي بفضل العمل التحليلي والخدمات الاستشارية التي يضطلع بها في إطار برنامج عمل ألماتي

الاستراتيجية

١٠-١٤ تقع المسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة. ولتحقيق هذا الهدف، ستركز الشعبة على تحديد وفهم مشاكل التنمية الاقتصادية الخاصة بالبلدان المعنية عن طريق تحليل السياسة العامة، والاضطلاع بمهمة البحث، كما سيقوم بدور الدعوة للترويج لتوافق الآراء في الأوساط الإنمائية الدولية بشأن تدابير السياسة العامة التي تتصدى على أفضل وجه للمشاكل الإنمائية من ذلك القبيل. وسيشمل ذلك تحديد القضايا والنُهُج الجديدة وكذلك قدرات أكبر من التفاعلات مع معاهد البحوث في أقل البلدان نمواً ومع شركاء التنمية. وستقام صلة وثيقة بين نتائج البحوث

وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب وحلقات العمل والمحاضرات، وذلك بغرض تحسين القدرات البشرية والمؤسسية. كما ستسعى إلى توعية شركاء التنمية بالاحتياجات الخاصة لتلك البلدان وسبل تلبيتها. وستواصل الشعبة دعم البلدان ذات الصلة في جهودها لكي تحقق أقصى استفادة من مركز كل منها في الأمم المتحدة، ولكي تتجنب بذلك زيادة التهميش من الاقتصاد العالمي وتقلل من الفقر. وسيشمل ذلك دعماً يرمي إلى تحسين القدرات الإنتاجية وبناء القدرة على الصمود في وجه التأثيرات الخارجية السيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستقوم بطريقة استباقية، في إطار التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، بتحديد وصياغة وبناء التوافق حول تدابير دعم دولية أكثر فعالية تعكس المشاكل الخاصة للتجارة والتنمية والتغيرات الناشئة في الاقتصاد العالمي، لاعتمادها في المؤتمر. وستبدل جهود مماثلة دعماً لأفريقيا والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وستنسّق أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، مع أخذ ما لدى تلك البلدان من احتياجات تنفرد بها في الاعتبار، وعبر المشاركة في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً، وفي مبادرة المساعدة من أجل التجارة، وبرنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك التابع لمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيساهم البرنامج الفرعي في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وبرنامج عمل ألماتي: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك نتائج استعراضه في الاجتماع الدولي الذي عقد في موريشيوس.

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

هدف المنظمة: حفز التنمية البشرية المستدامة والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك عبر تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد استراتيجيات تنمية الصادرات التي وُضعت ونُفذت، ومن بينها عدد الحالات التي جرى فيها إدماج التجارة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية نتيجة الدعم المقدم من مركز	(أ) تدعيم إدماج قطاع الأعمال التجارية ضمن الاقتصاد العالمي عن طريق تحسين الدعم لواضعي السياسات

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

التجارة الدولية لتمكين متخذي القرارات من وضع برامج وسياسات فعالة لتنمية التجارة

٢' ازدياد عدد شبكات البلدان التي أوجدت أنشطة متصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف بدعم من مركز التجارة الدولية لتمكين متخذي القرارات من فهم احتياجات الأعمال التجارية وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية

٣' ازدياد عدد الحالات التي عُززت فيها المواقع التفاوضية للبلدان عبر المدخلات التحليلية ومشاركة قطاع الأعمال التجارية، بدعم من مركز التجارة الدولية لتمكين متخذي القرارات من إدماج الأبعاد المتصلة بالأعمال التجارية في المفاوضات التجارية

١' (ب) ازدياد عدد مؤسسات دعم التجارة التي حققت تحسناً في مرتبتها في نظام تحديد مراتب مؤسسات دعم التجارة الذي يطبقه مركز التجارة الدولية، بفضل دعم المركز لها

٢' ازدياد عدد المقترحات المتصلة بالسياسات التي قدمتها مؤسسات الدعم التقني إلى السلطات المختصة والتي تتضمن دعم مركز التجارة الدولية

١' (ج) ازدياد عدد المشاريع التي جرى تمكينها من صياغة استراتيجيات سليمة للأعمال التجارية الدولية عن طريق التدريب الذي وفره مركز التجارة الدولية بشأن قضايا إدارة الصادرات، سواء وفرت على نحو مباشر أو غير مباشر

٢' ازدياد عدد المشاريع التي جرى تمكينها من أن تصبح مستعدة للتصدير عن طريق أنشطة التدريب التي وفرتها مركز التجارة الدولية وركز فيها على الاستعداد للتصدير، سواء وفرت على نحو مباشر أو غير مباشر

(ب) زيادة قدرة مؤسسات دعم التجارة على تقديم الدعم للأعمال التجارية

(ج) تقوية القدرة التنافسية الدولية للمشاريع عن طريق التدريب والدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية

٣' ازدياد عدد المشاريع التي وجدت مشترين محتملين، وقامت، نتيجة لذلك، بأعمال تجارية عن طريق الدعم الذي وفره مركز التجارة الدولية

الاستراتيجية

١٠-١٥ يضطلع مركز التجارة الدولية بالمسؤولية الجوهرية عن تنفيذ البرنامج الفرعي. ويتمشى زخمه الاستراتيجي مع المهمة التي أسندها إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٥/١٨١٩، الذي يعترف فيه المجلس بأن المركز هو الجهة المسؤولة عن تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون في ميدان تعزيز الصادرات في إطار نظام الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وسيركز البرنامج الفرعي على تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، ومن بينها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وعلى متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. كما سيساهم في تنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ المتعلق بالتنمية المستدامة، وإعلان المبادئ وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عقد في تونس. وسيؤدي البرنامج الفرعي دوراً هاماً في مواصلة تنفيذ الإعلانين الوزاريين اللذين صدرا عن مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة وهونغ كونغ، لا سيما عبر إشراك قطاع الأعمال التجارية في المفاوضات التجارية وتزويده بإيضاحات عما يترتب على نظام التجارة المتعدد الأطراف من آثار في هذا القطاع.

١٠-١٦ ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا البرنامج الفرعي في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز مكانتها التنافسية على الصعيد الدولي وزيادة صادراتها وتحسين عمليات الاستيراد التي تقوم بها، مع ما تخلفه من أثر ذي صلة بفرص العمل وتخفيف حدة الفقر. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، سيجري في إطار هذا البرنامج الفرعي الإفادة من النتائج التي تحققت والدروس التي استخلصت في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومواصلة الجهود في معالجة الأهداف الإنمائية للألفية، سيقوم البرنامج الفرعي بتوسيع نطاق تطبيق النهج الابتكارية لوصول فقراء المنتجين بسلاسل القيمة العالمية وبالسوق العالمية، وذلك لضمان استدامة مبادرات التخفيف من حدة الفقر. وسيجري التركيز على العمل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات التي تتيح إمكانية إقامة صلات تعاقد خارجي قوية مع القطاع غير الرسمي. وستمنح الأولوية لاستحداث أشكال ابتكارية من التعاون والتحالفات مع جهات شريكة جديدة بغية معالجة قضايا التنمية التجارية

المستدامة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ضمنها قطاع الشركات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى، وذلك، بشكل خاص، عبر تعزيز الشراكات في مجالي الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين. وسيواصل البرنامج الفرعي إشراك شركائه في البرامج القطرية في رصد مدى التقدم الذي يحرز على خلفية الأهداف الإنمائية للألفية والغايات والمؤشرات، وفي قياس ما يُحقّق من نتائج وما يقدمه مركز التجارة الدولية من مساهمات لتحقيق تلك الأهداف.

١٠-١٧ ولتحقيق انجازاته المتوقعة، سيسعى مركز التجارة الدولية إلى تنفيذ مهمته عن طريق تمكين الأعمال التجارية الصغيرة في البلدان النامية من النجاح في التصدير، بتزويدها، بالتعاون مع الشركاء، بحلول مستدامة وشاملة للتنمية التجارية للقطاع الخاص، ومؤسسات دعم التجارة ومقرري السياسات العامة. وسيركز المركز أنشطته على الاستراتيجيات الرئيسية الخمس التالية: (أ) استراتيجية التصدير: زيادة تمكين متخذي القرارات من وضع الأولويات وتصميم وتنفيذ خطط متسقة لتنمية الصادرات تعكس الاحتياجات المتغيرة للأسواق، (ب) دور الأعمال التجارية في السياسة العامة للتجارة: تدعيم جهود المركز لتمكين مقرري السياسات العامة من إدماج الأبعاد المتصلة بالأعمال التجارية في السياسات العامة للتجارة، وكذلك في المفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف، مما ينجم عنه إيجاد قدرات على تصميم وتنفيذ سياسات تجارية تعكس احتياجات الأعمال التجارية، (ج) تقوية مؤسسات دعم التجارة: تمكين مؤسسات دعم التجارة من تقديم خدمات أفضل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحكومات، مما يسفر عن زيادة آثار تلك المؤسسات في مجال التصدير ومقدرة مؤسسات دعم التجارة على توفير بناء القدرات التجارية المستدامة، (د) المعلومات المتعلقة بالتجارة: مواصلة بناء قدرات العملاء في مجال إنتاج المعلومات التجارية وإجراء التحليلات التجارية التي تناسب طلبات محددة للعملاء، باستخدام منتجات المركز وأدواته، مما يسفر عن تمكين مقرري السياسات العامة ومؤسسات دعم التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من اتخاذ قرارات أكثر استنارة، وتمكن مؤسسات دعم التجارة من إنتاج ونشر خدمات المعلومات التجارية على نحو فعال؛ (هـ) القدرة التنافسية للمصدرين: تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة والمحتملة من تدعيم أدائها التصديري وزيادة حصتها في الأسواق، مما يسفر عن فهم المؤسسات لقيود السوق وتمكنها من تصميم منتجات وتنفيذ نُهج ناجحة للتسويق على الصعيد الدولي.

١٠-١٨ وسيواصل السعي لإقامة شراكات إضافية وتحالفات استراتيجية هامة تتمتع لميادين الخبرات الفنية للمركز وإتاحة المجال لزيادة الخدمات التي تقدم في القطاعات والمناطق التي

تجاوز فيها الطلب قدرة المركز على الوفاء به. ولتحقيق أثر أكبر، سيواصل المركز المضي في اتجاه وضع برامج متكاملة أوسع نطاقاً لتحديث فرقاً وتستند إلى احتياجات البلدان. وستجري تقوية الشراكات، ذات الأهمية الحاسمة للنجاح، مع الجهات المانحة الحالية وغيرها من جهات جديدة ومع المنظمات الدولية، مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية اللتين يرتبط بهما المركز ارتباطاً عضوياً، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والاتحاد الأفريقي واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والبرامج القطرية للأمم المتحدة.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

٢٢٩٧ (د-٢٢)	مركز التجارة الدولية
٢/٥٥	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
٢٧٩/٥٥	برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
٢١٠/٥٦	المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية
٢٥٣/٥٧	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
٢٠١/٥٨	برنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية
٢٠٩/٥٩	استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً
١/٦٠	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
١٨٥/٦٠	التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية
٢٠٩/٦٠	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)
٢٥٢/٦٠	مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٣٧/٦٢
الحق في التنمية	١٦١/٦٢
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	١٧٩/٦٢
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	١٨٢/٦٢
التجارة الدولية والتنمية	١٨٤/٦٢
النظام المالي الدولي والتنمية	١٨٥/٦٢
الديون الخارجية والتنمية: نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية	١٨٦/٦٢
مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري	١٨٧/٦٢
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	١٨٩/٦٢
متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	١٩١/٦٢
العولمة والاعتماد المتبادل	١٩٩/٦٢
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢٠١/٦٢
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا	٢٠٣/٦٢
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر	٢٠٤/٦٢

الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	٢٠٨/٦٢
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٠٩/٦٢
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
برامج الأمم المتحدة لتشجيع التصدير	١٨١٩ (د-٥٥)
قرارات مجلس التجارة والتنمية	
خطة العمل	TD/ 386
إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية	TD/387
الجزء الأول: الأونكتاد الحادي عشر - روح مؤتمر ساو باولو	TD/412
الجزء الثاني: توافق آراء ساو باولو	
النتائج المتفق عليها لاستعراض منتصف الفترة	TD/B(S-XXIII)/7
قرار منظمة التجارة العالمية (البرنامج الفرعي ٦)	
الإعلان الوزاري	WT/MIN (01)/DEC/1
برنامج عمل الدوحة: الإعلان الوزاري	WT/MIN/05/DEC